مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء
Center for Strategic Studies

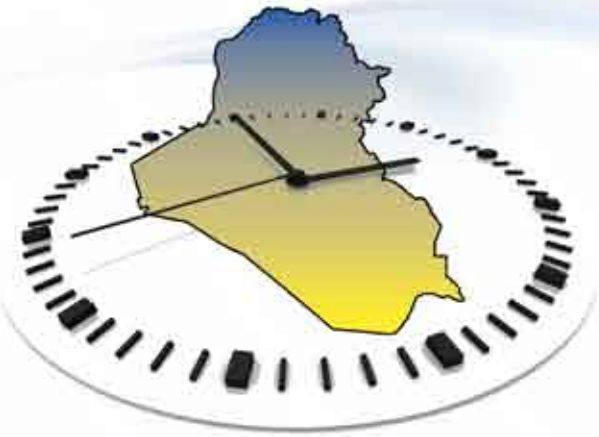

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

نشرة استراتيجية يومية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء
الخميس ١٦-١- ٢٠١٤ / السنة الأولى / العدد (٥٥)

مركز الدراسات الاستراتيجية/جامعة كربلاء

العراق
في مراكز الأبحاث العالمية

رئيس التحرير

المهندس عماد محمد الحسين

هيئة التحرير

د.نصر محمد علي

د. حيدر حسين آل طعمة

حيدر رضا محمد

حسين باسم عبد الأمير

لقاء حامد عباس

مؤيد جبار حسن

إعلام المركز

ليث علي شمران

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

حسنين هاشم حسين

حنان محمد باقر

التدقيق اللغوي

علاء صالح عبيد

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

التفكير الاستراتيجي في القران الكريم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

﴿آل عمران / ١٩١﴾

يسعى المتشددون والسياسيون السنّة للإطاحة بالحكومة أو إيجاد ذريعة لإقامة منطقة سنية مستقلة أو شبه مستقلة

نضع في هذا العدد بين يدي المتابع الاستراتيجي الكريم ترجمة ملخصة لمقالتين مهمتين تسلطان بعض الضوء الكاشف على الأحداث الجارية حالياً في الأنبار، وسنستمر في الأعداد القادمة بنشر بقية ما يُنشر حول هذا الموضوع الساخن، لرسم صورة أوضح وأكمل لهذا الملف ومعرفة

وجهات النظر الأجنبية المختلفة المتعلقة به، الأمر الذي يهم بالتأكيد صانع القرار الاستراتيجي العراقي.

ففي مقالة «**هل سيعود العراق ساحة للحرب مجدداً؟**» للكاتب «**نيد باركر**» الكاتب والزميل السابق في مجلس العلاقات الخارجية، والمدير السابق لمكتب صحيفة لوس أنجلوس تايمز في بغداد هناك إشارة إلى أن الحكومة العراقية تواجه جبهتين؛ إحداهما: هي **رجال العشائر السنية**، والأخرى: هي **تنظيم القاعدة**، وهناك مخاطر بشأن تعطيل الانتخابات البرلمانية المقبلة في المناطق السنية، حيث يتصاعد العنف بين الفصائل المختلفة من السنة والقاعدة، وبين الجماعات السنية الأخرى التي تستعد لخوض تلك الانتخابات، كما أن العلاقات المتوترة بين المالكي والسنّة بشكل عام من المرجّح أن تؤثر على الاضطرابات أيضاً، ويعتقد الكاتب بأن مشاهد العنف في الأنبار برهنت على فشل حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي في معالجة **المخاوف الكبيرة لدى السنّة**، وهي أيضاً من نتائج سياسته السامة في الأنبار نفسها وزيادة التطرف الإسلامي في العراق وسوريا، فبعدما كان السنة في زمن نظام صدام حسين يشغلون مناصبَ كبرى في الحكومة والجيش، **صار الشيعة هم المهيمنون على السلطة** بعد الغزو الذي قادته أمريكا عام ٢٠٠٣، وحتى رجال الدين الشيعة، من المسالمين مثل آية الله العظمى علي السيستاني وكذلك العدائي المتطرف مقتدى الصدر، **اعترفوا علناً بصحة المظالم السنية**، وزار زعماء العشائر الشيعية أماكن المظاهرات تعبيراً عن تضامنهم، وينتاب المسؤولين من مؤيدي المالكي شكٌّ بأن مخيمات الاحتجاج كانت واجهة للمتشددين والسياسيين السنّة الذين يسعون للإطاحة بالحكومة أو إيجاد ذريعة **لإقامة منطقة سنية مستقلة أو شبه مستقلة خاصة بهم**، ويستطرد الكاتب بالقول: عشية الانتخابات الوطنية المقرر عقدها في ٣٠ نيسان، **تعيش محافظة الأنبار حالة فوضى وعدم استقرار** من المرجّح أن تمتد إلى خارجها وتؤثر على بقية مناطق

العراق. وهناك مخاطر بشأن **تعطيل الانتخابات المقبلة في المناطق السنية**، حيث يتصاعد العنف بين الفصائل المختلفة من السنة والقاعدة، وبين الجماعات

في هذا العدد

الافتتاحية ٣

التبرّعات الخليجية والطائفية في سوريا ٥

العراق على مفترق طرق:
المصالحة أو الحرب الأهلية ٧

العلاقات السّنيّة – الشيعية بعد حرب العراق ٩

ممالك الخليج: الانهيار قادم ١٢

هل سيعود العراق ساحة للحرب مجدداً؟ ١٥

شركة كندية تتعاقد مع النفط
العراقية لتنفيذ جزء من خط بصرة – عقبة ١٨

ارتفاع احتياطي النفط
لإقليم كردستان إلى ٦٠ مليار برميل ١٩

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال
بإدارة الإعلام
Tel: (00964) 7800168889
عنوان البريد الالكتروني
info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq
موقع النشرة على الانترنيت
kerbalacss.uokerbala.edu.iq
ضمن الموقع الالكتروني لمركز الدراسات
الاستراتيجية / جامعة كربلاء

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة
عن وجهة نظر المركز

الافتتاحية

السنية الأخرى التي تستعد لخوض الانتخابات البرلمانية، كما أن العلاقات المتوترة بين المالكي والسنّة بشكل عام من المرجّح أن تؤثر على الاضطرابات أيضاً، وان **معظم المناطق السنية الآن غارقة في الصراع،** مثل محافظة نينوى في الشمال التي يُنظر إليها على أنها معقل لمقاتلي القاعدة، ومحافظة ديالى التي شهدت قتالاً بين الجماعات المسلحة السنية والشيعية نتج عنه ارتفاع في النزوح الداخلي للمدنيين، **وان هذا الصراع في المناطق السنية يخلق جواً لأزمة دائمة يمكن أن تجرّ البلاد إلى حرب أهلية أو أن يتم استخدامها من قِبل المالكي لتبرير البقاء في السلطة،** وان الواقع على أرض المعركة محيّر والدوافع المتضاربة لدى كل من الحكومة والقبائل السنية تجعل من الصعب على إدارة أوباما أن تجد سياسة من شأنها تقديم حلول لتنامي المحنة الطائفية وتنظيم القاعدة في العراق.

وفي تقرير «**العراق على مفترق طرق: المصالحة أو الحرب الأهلية**» للكاتب «**محمد علي هريسي**» نائب مدير مكتب بغداد لوكالة الصحافة الفرنسية، هناك تأكيد على أن التمرد الذي اندلع في الإقليم السني بسبب قيام **الحكومة التي يقودها الشيعة** بتفريق الاحتجاجات التي استمرت عاماً كاملاً، **يضع البلاد على مفترق طرق بين المصالحة والحرب الأهلية،** وعلى رئيس الوزراء أن يقرر في الأيام المقبلة ما إذا كان **سيشُرك الأقلية السنية مشاركة حقيقية في السلطة،** أو أنه سيمضي قدماً في سياساته التي يُزعَم أنها طائفية، لقد خرج العراق في عام ٢٠٠٨ من سنوات القتل الطائفي الوحشي لأن الحكومة والجيش الأمريكي كانا على الأرض وشاركتهم العشائر السنية التي انقلبت على مسلحي القاعدة، **ويقول محللون: إن حكومة المالكي تحتاج إلى أن تفعل الشيء نفسه مرة أخرى لتعيد العراق مرة أخرى بعيداً عن حافة الهاوية،** وإن الأقلية السنية التي هيمنت على البلاد منذ إنشائها بعد الحرب العالمية الأولى حتى الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣، **أخذت تشعر بالضعف الأمر الذي دفعها إلى التمرد بعد غزو العراق،** وقد أثار استياؤها هذا أعمال عنف في العام الماضي وصلت إلى مستويات لم تشهدها البلاد منذ عام ٢٠٠٨.

التبرّعات الخليجية والطائفية في سوريا

الكاتب: وليم ماكنتس / زميل مركز سابان بروكينغز ويدير مشروع علاقات الولايات المتحدة مع العالم الإسلامي

مجلة الفورين بوليسي - ٦/١٠/٢٠١٣

ترجمة وتلخيص: مؤيد جبار حسن

مراجعة: د. نصر محمد علي

إن الخطر يهدد دول الخليج التي تسمح للمنظمات التي تتبنّى إرسال التبرعات إلى الجماعات السلفية المتشددة في سوريا، لأن تلك المنظمات تتبنّى أجندات طائفية، ومن هنا فإن تشديد القيود على الجمعيات الخيرية الطائفية، لا يهدئ من نيران الطائفية المستعرة في سوريا فحسب وإنما سيمنعها من الانتشار في بقية أنحاء الخليج

الحرب السورية كما يراها الكاتب لم تبدأ كصراع طائفي بين السنة والشيعة الداعمين للنظام. فالطائفية كانت غائبة عن الاحتجاجات السلمية التي اندلعت مبكراً. وتعمّد قادتها خلق جبهة متعددة الأعراق والطوائف، لكن مع تحوّل الصراع إلى العنف، قام المتطرفون في كلا الجانبين بإضفاء الصبغة الطائفية على الصراع في سبيل ثني السوريين عن تشكيل ائتلاف شامل لإسقاط النظام.

ويرى وليم ماكنتس أن الطائفية ظهرت بصورتين إحداهما معروفة قام بها بشار الأسد باستهدافه المدنيين السنة ووصفه المعارضة بـ(القاعدة). أما الأخرى غير المعروفة التي يمارسها المتطرفون السنة، لا سيما السلفيون في دول الخليج الذين يرسلون مئات الملايين من الدولارات لضمان صمود فصائل التمرد، ومعظم تلك الأموال تأتي تحت ستار الإغاثة الإنسانية.

ويشير الكاتب إلى اللوم الذي يوجهه النقاد في الغرب لدول الخليج لدورها في تأجيج الصراع الطائفي. لكن حكومات تلك الدول تنأى بنفسها عن دعم المليشيات السلفية في سوريا، التي تعد من أكثر الفصائل طائفية في الصراع. وبدلاً من ذلك ركزوا على الإغاثة الإنسانية، ودعم وكلاء لهم ليسوا سلفيين وأكثر اعتدالاً كالإخوان المسلمين، أو فصائل علمانية مثل تلك المرتبطة بسعد الحريري.

ويعتقد الكاتب أن الملكيات الخليجية لم تكن قادرة أو راغبة في وقف إمدادات المال الخاص المرسل من مواطنيها إلى الجمعيات الخيرية السلفية أو اللجان الشعبية. **فالكويت بشكل خاص، لم تفعل شيئاً يُذكر، لأنها تفتقد لقانون بخصوص تمويل الإرهاب ومن الناحية السياسية لا تريد إغضاب سلفييها الغاضبين أصلا من البرلمان.**

أما قطر والسعودية فقد حاولتا منع جمع التبرعات للجماعات السلفية المتشددة، إلا أن المواطنين هناك يرسلون أموالهم إلى الكويت ومن ثم لتلك الجماعات. ومن المستلمين الأوائل للتبرعات الخليجية، هي اللجنة الشعبية لدعم الشعب السوري، ففي

شـهر آب تفاخرت اللجنة بأنهـا تلقت ١٣٠٠٠٠ **ريـال (٣٤٦٦٣ دولار)** كتبرع من امرأة سـعودية.

ووفقاً للكاتـب فإن هذه اللجنة سـرّبت ملايين الدولارات من أموال المسـاعدات الإنسـانية إلى الميليشـيات السلفية مثل أحرار الشـام التي قدمت الشكر للجنة على إرسالها ٤٠٠٠٠٠ دولار لها.

لكـن وليم ماكنتس يسـتدرك قائلاً: ليـس كل الأعمال الخيرية الإسلامية في سوريا يتم التصرف بها بطريقة غير مسؤولة؛ فمثلا رئيس الإغاثة الإسلامية الأمريكية «عابـد أيوب»، قـال مؤخراً: إن منظمتـه لا تميّز على أسـاس سياسـي أو ايديولوجي أو حتـى ديني. كذلك المدير التنفيذي لحالات الطوارئ «معاذ مصطفى» شدد علـى أنه يجب على وكالات المعونة محاربة الطائفية في سـوريا من خلال التركيز على دعم مؤسسات المجتمع المدني والهيئات التي بـدأت بالظهور في المدن الكبرى. وهذا ما أكدت عليه «ماريا ستيفان» من وزارة الخارجية الأمريكية عبر دعم وزارتها للمجالس المحلية ومنظمات المجتمع والمجموعات المهنية والنقابات.

ويذكر الكاتب أن وزارة الخارجية الأمريكية ومنظمات الإغاثة **تتوقع أن تكون المعركة في سـوريا شـاقة،** لكـن الأمـر لديهـم يسـتحق الكفاح، فالفشـل يعني ترك الحكم للمتشـددين الذيـن لديهم أفضل تمويل مثل المجموعات السـلفية. **وبالفعل فقد قامت الأخيرة بإنشـاء محاكم سـلفية في الأراضي التي تحت سـيطرتها، وترسيخ نفسـها بهذه الطريقة سيؤدي إلى انقسـام البلاد طائفياً، حتى بعد مدة طويلة من انتهاء الأعمال العدائية.**

وأخيراً يحدد الكاتب خطـراً يهدد دول الخليج التي تسمح لمنظمات مثل اللجنة الشعبية بتأجيج الكراهية الطائفية، لأن تلك المنظمـات تتبنّى أجندات طائفية داخل بلدانهم ذاتها. فبالنسبة للبحرين والكويت حيث توجد نسـب كبيرة من الشـيعة تسـعى لنيل الحقوق السياسية، فالأنشطة المحلية المعادية للشيعة قد تؤدي إلى إثارة الصراع الذي قد يخرج من نطاق السيطرة.

كما أن تشـديد القيود على الجمعيات الخيرية الطائفية التي ترسل الأموال لمساعدة الميليشيات السلفية لا يهدئ من نيران الطائفية المستعرة في سوريا فحسب، وإنما سيمنعها من الانتشار في بقية أنحاء الخليج.

رابط المقال: http://goo.gl/mCvdtA

العراق على مفترق طرق: المصالحة أو الحرب الأهلية

الكاتب: محمد علي هريسي/نائب مدير مكتب بغداد
لوكالة الصحافة الفرنسية
وكالة الصحافة الفرنسية - ٢٠١٤/١/٦

ترجمة وتلخيص: فاطمة محمد رضا
مراجعة: د. نصر محمد علي

إن التمرد الذي اندلع في الإقليم السني بسبب قيام الحكومة التي يقودها الشيعة بتفريق الاحتجاجات التي استمرت عاماً كاملاً، يضع البلاد على مفترق طرق بين المصالحة والحرب الأهلية، وعلى رئيس الوزراء أن يقرر في الأيام المقبلة ما إذا كان سيشُرك الأقلية السنية مشاركة حقيقية في السلطة، أو أنه سيمضي قدماً في سياساته التي يُزعم أنها طائفية

استهل الكاتب ونائب مدير مكتب بغداد لوكالة الصحافة الفرنسية محمد علي هريسي مقاله بالإشارة إلى ما يقوله المحللون في أن **التمرد الذي اندلع في الإقليم السني بسبب قيام الحكومة التي يقودها الشيعة بتفريق الاحتجاجات التي استمرت عاماً كاملاً، لتضع البلاد على مفترق طرق بين المصالحة والحرب الأهلية، وعلى رئيس الوزراء أن يقرر في الأيام المقبلة ما إذا كان سيقدّم مشاركة حقيقية للسلطة مع الأقلية السنية أو أنه سيمضي قدماً في سياساته التي يُزعم أنها طائفية،** وكذلك التكتيكات الأمنية القاسية التي عززت شعور التهميش لدى السنة.

واستطرد الكاتب مؤكداً على أن الجماعة المرتبطة بالقاعدة (داعش) استغلت مشاعر الاستياء بين أوساط السنة بسبب استبعادهم عن السلطة واستهدافهم من قبل قوات الأمن.

ويقول أستاذ العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية الدكتور عصام الفيلي: «**إن خلايا القاعدة الأكثر نشاطاً وأهمية هي الآن قريبة من بغداد، وقد حدث هذا بسبب سوء تقدير من قِبل الحكومة، وهو ما يجرُّ العراق نحو المجهول**».

كما وحذّر الفيلي من زيادة الأزمات والانقسامات الاجتماعية الأكثر خطورة في البلاد، وأن الحكومة العراقية – وبسبب هذه الأزمات المستمرة – غير قادرة على رؤية الكارثة القادمة.

ولاحظ الكاتب انحسار نفوذ تنظيم القاعدة في السنوات التي تلت الغزو الأمريكي بسبب الهزائم التي تكبدها من قِبل القوات الأمريكية وخاصة بعد انضمام رجال القبائل السنية إلى ما يُعرف بالصحوة أواخر عام ٢٠٠٦، ولكن

التنظيم عاد للظهور مرة أخرى في سوريا بسبب الحرب الأهلية السورية، حيث أصبح

لاعباً رئيساً في هذه الحرب المستمرة منذ ثلاث سنوات تقريباً.

ويقول دانيال بايمان الزميل البارز في مركز سابان لدراسات الشرق الأوسط التابع لمؤسسة بروكينغز: «قد كان لداعش قدرة على الاستفادة من شبكاتها في العراق ليصبح لها وجود قوي في سوريا، ومن ثم فإن وجودها في سوريا سيعزز مكانتها في العراق».

خرج العراق في عام ٢٠٠٨ من سنوات القتل الطائفي الوحشي لأن الحكومة والجيش الأمريكي كانا على الأرض وشاركتهم العشائر السنية التي انقلبت على مسلحي القاعدة، **ويقول محللون: إن حكومة المالكي تحتاج إلى أن تفعل الشيء نفسه مرة أخرى لتعيد العراق مرة أخرى بعيداً عن حافة الهاوية.**

إن الأقلية السنية التي هيمنت على البلاد منذ إنشائها بعد الحرب العالمية الأولى حتى الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣، أخذت تشعر بالضعف الأمر الذي دفعها إلى التمرد بعد غزو العراق. وقد أثار استياؤها أعمال عنف في العام الماضي وصلت إلى مستويات لم تشهدها البلاد منذ عام ٢٠٠٨.

إن غضب السنة بسبب أوامر المالكي لتطهير مخيمات الاحتجاج دفع ٤٤ عضواً في البرلمان إلى تقديم استقالاتهم في اليوم نفسه.

واختتم الكاتب مقاله بالإشارة إلى قول الدكتور إحسان الشمري: «إن الأمر متروك للسلطات لتركز على **جذب الأطراف السنية المعتدلة إلى**

الحكومة، ومنحها دوراً رئيساً على المستوى الفدرالي، (العرب السنة هم من سيحددون مصير العراق)».

رابط المقال: http://goo.gl/ZaU4aQ

العلاقات السّنيّة – الشيعية بعد حرب العراق

الكاتب: فنار حداد / أكاديمي وزميل باحث في معهد الشرق الأوسط،
جامعة سنغافورة الوطنية
٢٠١٣/١١/١٨

ترجمة وتلخيص: لقاء حامد
مراجعة: د. نصر محمد علي

كان التغيير السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ أخطر تحدٍ للوضع السياسي والاجتماعي فيما يتعلق بالعلاقات الطائفية في العالم العربي، فقد تحول ما لا يمكن تصوره إلى واقع سياسي وتجلى ذلك في تمكين الجماعات العرقية والطائفية من الشيعة والأكراد الذين كانوا يعانون من القمع في السابق، الأمر الذي أفضى إلى التأكيد على الانتماءات الفرعية

حرب العراق عام ٢٠٠٣ لم تكن حدّاً فاصلاً بين الطائفية واللاطائفية في الشرق الأوسط، **بل مثلت نقلة نوعية في كيفية تنظيم العلاقات الطائفية بين السنة والشيعة**، فعلى مدى السنوات العشر الماضية كان على العلاقات الطائفية في الشرق الأوسط التكيّف مع ضغوط وتحديات غير مسبوقة، فضلاً على التغيير الجذري في أهمية وديناميكية الهوية والعلاقات الطائفية، وتمخّض المشهد الطائفي عن تغيرات سياسية واجتماعية وتكنولوجية حدثت في الشرق الأوسط وفي العراق أيضاً، **ويجمل الكاتب ثلاثة عوامل مهمة تقف وراء عملية التغيير السياسي عام ٢٠٠٣ وهي: التوسع في عمل وسائل الإعلام وشبكات الاتصال في العالم العربي، وربما نتيجة للبحث المستمر عن بدائل للحكومات المستبدة وقد اتضح ذلك في ثورات الربيع العربي، كما أن الجدل الطائفي زاد من التمسك بالدين والمذهب والاختلاف العقائدي في وجهات النظر وهذا تطور خطير للغاية.**

كان التغيير السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ أخطر تحدٍ للوضع السياسي والاجتماعي فيما يتعلق بالعلاقات الطائفية في العالم العربي فقد تحول ما لا يمكن تصوره إلى واقع سياسي، وتجلى ذلك في تمكين الجماعات العرقية والطائفية من الشيعة والأكراد الذين كانوا يعانون من القمع في السابق، الأمر الذي أفضى إلى التأكيد على الانتماءات الفرعية، وسلطت الحرب الضوء على حقيقة الرؤية المتضاربة عما يعنيه كونك عراقياً وبالتالي كونك جزءاً من العالم العربي.

أصبح للشعب أيضاً رأيه في التشريع والتمثيل البرلماني وافتُتحت صناديق الاقتراع في أماكن عدة من الشرق الأوسط، ويمكن للمرء أن يسأل لماذا كان للهوية الطائفية السيطرة على المفاهيم العامة ولماذا أصبحت العلامة السياسية الرئيسة في العراق الجديد؟ ما دور الأطر الأخرى كالمنطقة والطبقة والايديولوجية، ولماذا فشلت في

الهيمنة كما فعلت الطائفية؟

هناك سببان متداخلان، أحدهما: الشك المتأصل وغير العقلاني لدى كثير من السنة العرب فيما يتعلق بالهوية الشيعية، والآخر: خلفيات وميول كثير من النخب السياسية الجديدة في العراق. إن مسألة الهوية الطائفية كانت مقيدة لحد ما قبل أحداث عام ٢٠٠٣ بين العرب السنة والعرب الشيعة ولم تكن هناك هوية محددة تميز السنة فقد كان يطلق عليهم الرموز الإسلامية أو الوطنية بدلا من مصطلح السنّة، **وبالتالي فإن مصطلح (الطائفية) السلبي كان يقتصر على الشيعة أكثر مما يعني به السنة، والأكثر من ذلك فإنه يُنظر للنشاط السياسي الشيعي بعين الريبة من قِبل العرب السنة، إذ إن العديد منهم في جدل مستمر بشأن الأنساب الوطنية والإسلامية والعربية للشيعة،** كل ذلك ساهم في ترسيخ الطائفية، ولكن ليس بالضرورة الكراهية رغم عمق الشعور لدى الشيعة بكونهم ضحايا للطائفية، فضلاً على أن تمكن القوى السياسية الشيعية من التعبير عن الرأي العام وتمثيله كان له تأثير على الجهات الفاعلة، الأمر الذي شجع الشيعة وعزز موقفهم **وكان كتجرّع الدواء المر لمجموعة كبيرة من أصحاب الرأي السنة في العراق وخارجه.**

إن معظم النخب السياسية الشيعية بعد عام ٢٠٠٣ قد احتفظت بدورها كدعاة للمذهبية والمصالح الشيعية، **وإن فشلهم في التحول من مدافعين عن الحقوق الشيعية إلى سياسيين وطنيين أثبت صحة المخاوف السنية التي تفاقمت بسبب حقيقة أن العديد من هذه الجهات الفاعلة السياسية لها صلات قوية مع إيران،** فضلاً على قصر نظر النخب السياسية التي لم تفعل شيئاً يُذكر لتهدئة تلك المخاوف والشكوك الناجمة عن هيمنتها على السلطة. ونتج عن تلك الأوضاع رد فعل طائفي عنيف ومكثف وبروز الهوية السنية بشكل واضح، متجذرة في مشاعر التهميش، كما عمل الخوف من «الآخر» بشكل دوري على حد سواء عند السنة والشيعة على تعبئة أنفسهم ضد التهديدات الوجودية (الحقيقية والمتوقعة).

ولم يقتصر ذلك على العراق فقط بل شمل المنطقة بأكملها ولا سيما في بلاد المشرق، وما تزال لدى العرب السنة مخاوف من «الهلال الشيعي» تعززها الأحداث الطائفية والإقليمية الحاصلة.

وقد كان لوسائل الإعلام الحديثة والقنوات الفضائية وشبكات التواصل الاجتماعي وتدفق المعلومات دون رقابة الأثر الكبير في إضفاء البعد الإقليمي للأحداث المحلية التي سرعان ما أصابت العراق بعدوى الطائفية، مما أدّى إلى جعل ولادة العراق الجديد عملية مضنية، وكان للجدل والعنف الطائفي نصيب وافر بين مستخدمي تلك الشبكات الاجتماعية ووسائل الإعلام في العالم العربي، وقد يكون ذلك مدفوعاً من قِبل أناس أُخرجوا من العملية السياسية أو آخرين يطمحون في

دخولها. **ويجب تسليط الضوء أيضاً على دور الطائفية الموجهة عبر التلفاز الذي اعتمد رجال الدين كأدوات فيه دون الاعتراف بمدى التفاعل مع رسائلهم الموجهة إلى الرأي العام**، فأصبحت القوى المحركة للطائفية قوى إقليمية أكثر من أي وقت مضى وبدأت قضية السنة والشيعة تظهر في أماكن غير متوقعة مثل شمال أفريقيا، ومع وجود صدى للأحداث المحلية في بعض الدول، **فليس من المدهش أن يحتل العنف والخطاب الطائفي والتطرف دوراً مركزياً في الشرق الأوسط.**

ويبدو أن لغة الكراهية الطائفية حلت محل الخطاب المعادي للولايات المتحدة والصهيونية، ومن ناحية أخرى فقد شهدت الأحداث بعد عام ٢٠٠٣ ولادة وانتشار الجماعات المسلحة الشيعية ويعدّ ذلك أمراً مقلقاً للغاية.

وعلى نطاق أوسع، فالجماعات المتشددة اليوم سواء كانوا من السنة أو الشيعة، من المرجح أن يعرضوا أنفسهم كمدافعين عن الطائفة إلى جانب أدوار أخرى، وأبرز مثال لذلك هو الوضع المتغير للهوية الشيعية حسب الرؤية والطرح العام لحزب الله.

إن الخضوع للوضع الراهن الذي يخوّل مجموعة طائفية واحدة ويحرم الآخرين من حقوقهم لا يمكن التغاضي عنه لمدة طويلة، **فالطائفية في العالم العربي تمثل صراعاً بين من يسعون إلى التغيير وبين من هم مُهدَّدون به.**

إن طريقة فهمنا للشرق الأوسط اليوم لا يخدمها أن نفصل ما بين ديناميكيات الطائفية فيما بعد عام ٢٠٠٣ بوصفها واجهة تحجب واقع سياسات القوى المحلية والإقليمية. ولو سلمنا على سبيل الجدل، بأن ترسيخ الطائفية هو ثمرة الحسابات السياسية المستهلكة، فإن عشر سنوات مضت لا بد أن يكون لها تأثيرها على المجتمع، فقد ظهر جيل جديد في الوقت الراهن وعلى صعيد العالم العربي ككل حيث الهويات الطائفية والسياسية والاجتماعية لها شأن كبير في رسم العلاقات.

وعلى كل حال فلسنا في صدد أن نناقش تخفيض ديناميكيات الشرق الأوسط لمكوناته الطائفية، وعلى الرغم من زيادة أهميتها الاجتماعية والسياسية، فالهويات الطائفية ليست هي كل شيء في الشرق الأوسط في القرن الحالي، كما أن مستويات التلوث من التسييس والانقسام الطائفي ما تزال بعيدة عن أن تشمل الجميع.

ويُشار إلى أن كلًّا من السنة والشيعة منقسمون داخلياً كأي مجموعة كبيرة مماثلة وعملية المصلحة الذاتية ما تزال من المحتمل أن تتفوق على الولاءات الطائفية، ومع ذلك، فالهوية والعلاقات المجتمعية لن تكون مقيدة وجامدة فهي غامضة بطبيعتها، **وقد بلغت مستويات غير مسبوقة من الأهمية الاجتماعية والسياسية في العالم العربي ولا يوجد سلاح أكثر فتكاً من الطائفية.**

رابط المقال: http://goo.gl/xGN8hm

ممالك الخليج: الانهيار قادم

الكاتب: كريستوفر ديفيدسون / باحث مهتم في سياسات الشرق الأوسط وزميل جامعة دورهام في المملكة المتحدة
مجلة فورين أفيرز – ١٠/١٠/٢٠١٣

ترجمة: ميثم كاظم
مراجعة: د. نصر محمد علي

إن الضغوط التي تواجه دول الخليج - ومن بينها الخلافات مع الولايات المتحدة ومعضلة إيران والتقارب مع إسرائيل - تجعل المنطقة متوترة جداً، وتهدد بالانزلاق نحو الهاوية. كما أن المشاجرات بين دول الخليج قد نمت في بعض الأحيان بشكل مرير، بحيث أدّت إلى محاولات من قِبل نظام ملكي معين لتغيير مسار التعاقب الأسري في بلد آخر ومن هنا فالأنظمة الملكية قد تعاني من هذه المخاطر والتدخلات، ولا يمكنها الصمود أمام الضغوط

توقعت مجلة قضايا خارجية الأميركية «فورين أفيرز» تزعزع استقرار حكومات الخليج ومن المعروف أن هذه المجلة تصدر عن مجلس العلاقات الخارجية الذي يشترك برسم استراتيجيات السياسة الخارجية الأميركية والتي ينشر فيها كبار الخبراء والمحللين وصناع القرار في البيت الأبيض من بينهم «مارتن انديك» وكانت المجلة قد تكهنت سابقاً بحدوث حرب تموز قبل وقوعها ببضعة أشهر.

وفي عددها عن شهري تشرين الأول والثاني أفردت المجلة مساحة واسعة للتفصيل عن علاقات حكام الخليج بالولايات المتحدة الأميركية منذ نشأت تلك الممالك وطبيعة تلك العلاقة من حيث الروابط وصفقات السلاح الضخمة والقواعد الأميركية في الدول الست ودور اللوبي الإسرائيلي في تطوير هذه العلاقة وتوظيفها لصالحه فضلاً على المخاطر التي تحيط بتلك الممالك داخلياً وخارجياً، **إذ خلُصت في نهاية حديثها إلى التوقّع بأن الضغوط والمخاطر التي تواجه هذه المملكة تجعلها غير قابلة للصمود حيث تواجه مخاطر عدم الاستقرار والانهيار خلال الأشهر المقبلة.**

وفيما يأتي النص الحرفي لما نشرته المجلة والمأخوذ عن كتاب «بعد المشيخات: الانهيار القادم لممالك الخليج» للكاتب كريستوفر ديفيدسون أستاذ محاضر في سياسات الشرق الأوسط في جامعة دورهام:

١- منذ تكوينها الحديث في منتصف القرن العشرين، خضعت المملكة العربية السعودية وخمس دول خليجية صغيرة لحكم أنظمة استبدادية. ومع ذلك، أثبت حكامها مرونة ملحوظة في مواجهة الصراعات الدموية على عتبات بيوتهم، وكذلك النمو السريع للسكان وتحديث قواتها بمعونة الخارج. وكانت واحدة من استراتيجيات البقاء الأكثر وضوحاً بالنسبة للملكيات، كما يرى الكاتب: **تعزيز العلاقات الأمنية مع القوى الغربية، في جزء منه عن طريق السماح للولايات المتحدة، فرنسا وبريطانيا ببناء قواعد ضخمة على ترابها وكذا الإنفاق ببذخ على الأسلحة الغربية.**

في المقابل، هذه العسكرة المكلفة ساعدت جيلاً جديداً من الحكام الذين أظهروا ميلاً، أكثر من أي وقت مضى، لاستعداء إيران وحتى دول الخليج الأخرى. وفي بعض الحالات، نمت المظالم بينهم بشكل كبير بما يكفي للتسبب في أزمات دبلوماسية والتحريض على العنف أو توجيه الأوامر الملكية لدولة بالتدخل في السياسة الداخلية لأخرى. وبالتالي، كما يرى الكاتب، فإنه سيكون من الخطأ الاعتقاد بأن دول الخليج لا تُقهر، بطريقة أو بأخرى. ورغم التهديدات الداخلية القائمة، **فإن هذه الأنظمة تواجه أيضاً تصاعد تهديدات**

خارجية من الحكومات الغربية وإيران ومن بعضها البعض، وهذا ما يفاقم صراعاتها منذ مدة طويلة والتناقضات المتأصلة.

قد كان وجود قواعد عسكرية غربية كبيرة في شبه الجزيرة العربية دائما مشكلة بالنسبة لممالك وإمارات الخليج. فبالنسبة لمنتقديهم، فإن استضافة جيوش غير عربية وغير مسلمة هو إهانة للإسلام والسيادة الوطنية. ومن المرجّح أن يزيد انتشارها من الانتقادات، وربما تكون بمثابة بؤرة أخرى حتى الآن لحركات المعارضة في المنطقة.

ومن بين أكبر المنشآت الغربية في الخليج: قاعدة العديد الجوية في قطر التي تدين بوجودها إلى الحاكم السابق للبلاد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني. في عام ١٩٩٩، أبلغ آل ثاني الولايات المتحدة أنه يود أن يرى ١٠ آلاف من الجنود الأمريكيين متمركزين بشكل دائم في الإمارة، وبعدها بسنوات قليلة، بدأت الولايات المتحدة بتحويل الموظفين هناك من المملكة العربية السعودية.

اليوم، تحتضن «العديد» عدة آلاف من الجنود الأمريكيين، وتحولت أيضاً إلى مقر متقدم للقيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM)، والقوات الجوية الأمريكية وقاعدة لوكالة المخابرات المركزية ومجموعة من فرق القوات الخاصة الأمريكية.

بينما تستضيف الجارة البحرين مقر القيادة المركزية للقوات البحرية والأسطول الخامس الأميركي برمته الذي يتضمن حوالي ٦ آلاف من الموظفين الأمريكيين.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قلصت قواتها مؤخراً في الكويت، إلا أنها ما تزال تحتفظ بأربع قواعد مشاة، بما في ذلك «كامب باتريوت» التي يعتقد أنها تحتضن حوالي ٣ آلاف جندي أمريكي وقاعدتين جويتين.

وتخطط الولايات المتحدة لتوسيع الوجود العسكري الإقليمي في المستقبل القريب. كما أعلنت القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM) مؤخراً، أنه سيتم إرسال أحدث الأنظمة الأمريكية المضادة للصواريخ إلى أربع دول خليجية على الأقل. وهذه إصدارات جديدة من البطاريات المضادة للصواريخ «باتريوت» أرسلتها الولايات المتحدة إلى المنطقة وتهدف إلى تهدئة مخاوف حكام الخليج «من الهجمات الصاروخية الإيرانية».

٢- بالقدر نفسه، إن لم يكن أكثر تعقيداً من استضافة هذا العدد الكبير من القواعد العسكرية الأجنبية، هناك **الإنفاق في دول الخليج على نحو مطرد على الأسلحة الغربية.** وعلى الرغم من أن الكثير من المعدات غير مناسب لتعزيز القدرات الدفاعية أو لا لزوم له في عمليات حفظ السلام، إلا أن قادة الخليج يعدونها تجارة لازمة لحمايتهم.

وبالنظر إلى نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي، فإن مشتريات دول الخليج جعلتها أكبر المشترين للأسلحة في العالم. وحتى الدول «الفقيرة» في الخليج، التي تصارع انخفاض الموارد والضغوط الاجتماعية والاقتصادية الخطرة، قد تنفق على الأسلحة بما يفوق طاقتها.

ومن كل مشتريات هذه الملكيات، استحوذت السعودية والإمارات على أكبر قدر من الإنفاق. ففي عام ٢٠٠٩ وحده، اشترت الإمارات ما يقرب من ٨ مليارات دولار من المعدات العسكرية الأمريكية، مما يجعلها أكبر زبائن الأسلحة الأمريكية عالمياً في ذلك العام.

ومن جانبها، اشترت السعودية ما يقرب من ٣,٣ مليار دولار من المعدات. ففي ديسمبر ٢٠١١، أعلنت الولايات المتحدة أنها انتهت من بيع ما قيمته ٣٠ مليار دولار من طائرات F15 المقاتلة (من إنتاج شركة بوينغ) للقوات الجوية الملكية السعودية. كما دخلت الإمارات في شراكة مع شركة أمريكية متخصصة في أنظمة الطيران لجلب طائرات من دون طيار، **وهذا المشروع يجعل دولة الإمارات العربية المتحدة أول مشتر أجنبي لتكنولوجيا الطائرة الأمريكية من دون طيار.**

ويرى الكاتب أنه من المرجّح أن يواصل حكام الخليج زيادة

الإنفاق على الأسلحة والمعدات العسكرية، سواء كان ذلك على الدبابات والطائرات الحربية أم السفن البحرية. وفي الغرب لم تسلم مبيعات الأسلحة من الانتقادات ولاسيما من اللوبي الإسرائيلي الذي عارض بشكل متكرر المبيعات ذات التقنية العالية لممالك الخليج بدعوى أنها ستعمل على تقليص «التفوق النوعي» لإسرائيل في المنطقة.

٣- ذكر الكاتب أن ممالك الخليج تواجه أيضاً ضغوطاً للتعامل مع إيران، وبعضهم يرى أن اتخاذ المواقف ضد طهران يُعد آلية ملائمة لاحتواء المعارضة الداخلية وتشتيت الضغوط الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة والتلاعب بالتوترات الطائفية.

منذ بداية الربيع العربي - كما ذكر الكاتب - سلط ملوك الخليج الضوء على الصبغة الشيعية في حركات المعارضة، وهو «تكتيك» سمح لهم بنزع الشرعية عن النقاد - زوراً - بالادعاء أنهم عملاء لإيران. حتى الآن، تمتعت هذه الاستراتيجية ببعض النجاح المحدود، وسارع بعض السكان السنة في الخليج لاتهام الناشطين الشيعة بأنهم خونة.

وما تزال العديد من القوى الغربية تقدم الدعم للأنظمة الملكية على أساس أن البديل سيكون على غرار إيران حكومات ثيوقراطية وثورية معادية للغرب.

٤- ودفعتهم المخاوف بشأن إيران إلى مزيد من إذابة العلاقات بين بعض دول الخليج وإسرائيل، وتوجد الآن قناة اتصال مفتوحة بين قطر وأجهزة الأمن الإسرائيلية ومع ذلك، فإن مخاطر مثل هذه المشاعر المسعورة المناهضة لإيران خطرة وربما وجودية.

في أواخر عام ٢٠١٠، استضافت قطر وفداً كبيراً من رجال الشرطة الإسرائيلية، من بينهم رئيس التحقيقات في الشرطة الإسرائيلية وفرع المخابرات، كجزء من اجتماع الانتربول ظاهرياً. وحتى الآن، ليس هناك أدلة ثابتة كثيرة على العلاقات الأمنية المتنامية بين المملكة العربية السعودية وإسرائيل، أو على الأقل لم يكن هناك قبول واضح منهم (كما كان الحال مع البحرين وقطر).

ومع ذلك، فقد جرى تعميم الإشاعات عن **التعاون السعودي الإسرائيلي بدافع من وجود العدو المشترك** في الدوائر الدبلوماسية لسنوات (وفقاً لمقولة: عدو عدوي «إيران» صديقي «إسرائيل»).

ويقول الكاتب: إن السياسات الجديدة لهذه الممالك تجاه إسرائيل تحمل خطورة خاصة بالنظر إلى الحقائق السياسية المحلية، إذ إن سكان الخليج، بالنسبة للجزء الأكبر منهم، معادون لإسرائيل ومؤيدون للفلسطينيين، وما يزال تحرير فلسطين الفكرة المثالية المشتركة بين الشباب في المنطقة، وهناك أيضاً مجتمعات كبيرة من الفلسطينيين في كل الملكيات.

٥- ثم ان الضغوط التي تواجه دول الخليج، ومن بينها الخلافات مع الولايات المتحدة ومعضلة إيران والتقارب مع إسرائيل، تجعل المنطقة متوترة جداً وتهدد بانزلاق البلاد إلى الهاوية. كما أن المشاجرات بين دول الخليج قد نمت في بعض الأحيان بشكل مرير، بحيث أدّت إلى محاولات من قِبل نظام ملكي معين لتغيير مسار التعاقب الأسري في بلد آخر.

ففي أعقاب وفاة حاكم أو نزاع داخلي صغير في ملكية واحدة، أصبح من الشائع الآن بين الممالك والإمارات التدخل، سواء من خلال دعم سري لمرشحها المفضل، أو رعاية الانقلاب في الحالات الأكثر تطرفاً. وكذلك كثيراً ما يُغري فراغ السلطة الناتج عن الصراعات قوى أجنبية بالتدخل. في النهاية، فإن كل **الأنظمة الملكية قد تعاني من هذه المخاطر والتدخلات، ولا يمكنها الصمود أمام الضغوط.**

رابط المقال: http://goo.gl/ZaU4aQ

هل سيعود العراق ساحة للحرب مجدداً؟

الكاتب: نيد باركر/كاتب وزميل سابق في مجلس العلاقات الخارجية،
وكان مديراً لمكتب بغداد التابع لصحيفة لوس أنجلوس تايمز
٢٠١٤/١/٤

ترجمة وتلخيص: لقاء حامد
مراجعة: د. نصر محمد علي

تواجه الحكومة العراقية جبهتين؛ إحداهما: هي رجال العشائر السنية، والأخرى: هي تنظيم القاعدة، وهناك مخاطر بشأن تعطيل الانتخابات البرلمانية المقبلة في المناطق السنية، حيث يتصاعد العنف بين الفصائل المختلفة من السنة والقاعدة، وبين الجماعات السنية الأخرى التي تستعد لخوض تلك الانتخابات، كما أن العلاقات المتوترة بين المالكي والسنّة بشكل عام من المرجّح أن تؤثر على الاضطرابات أيضاً

يشير الكاتب إلى اندلاع معارك ضارية في محافظة الأنبار هذا الأسبوع، **إذ تواجه الحكومة العراقية جبهتين تمثلت إحداهما برجال العشائر السنية، وتمثلت الأخرى بتنظيم القاعدة، وذلك يكشف عن مساحات واسعة من الفوضى في البلاد.** الانهيار في الأنبار يأتي بعد عام واحد من بدء الاحتجاجات المطالبة بإطلاق سراح عشرات الآلاف من المعتقلين الذين احتُجزوا من دون تهمة من قِبل قوات الأمن التابعة للحكومة التي يقودها الشيعة، وقد دعا المتظاهرون إلى إصلاحات واسعة في قوات الأمن والسلطة القضائية التي يعتقدون بأنها موجهة ضد السنة. **برهنت مشاهد العنف في الأنبار على فشل حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي في معالجة المخاوف الكبيرة لدى السنّة، وهي أيضاً من نتائج سياسته السامة في الأنبار نفسها وزيادة التطرف الإسلامي في العراق وسوريا، فبعدما كان السنة في زمن نظام صدام حسين يشغلون مناصب كبرى في الحكومة والجيش، صار الشيعة هم المهيمنون على السلطة بعد الغزو الذي قادته أمريكا عام ٢٠٠٣.**

الاحتجاجات التي بدأت في ٢٠١٢كانت إصلاحية في طبيعتها، وأيضاً ردّ فعل على اعتقال حراس وزير المالية السني في بغداد، والغضب من اعتقال امرأة سنية من قِبل قوات الأمن العراقية، فخرج الآلاف إلى شوارع الرمادي والفلوجة والمدن الرئيسة في الأنبار وانتشرت المظاهرات إلى مناطق سنية أخرى في جميع أنحاء العراق، **وحتى رجال الدين الشيعة، من المسالمين مثل آية الله العظمى علي السيستاني وكذلك العدائي المتطرف مقتدى الصدر، اعترفوا علناً بصحة المظالم السنية، وزار زعماء العشائر الشيعية أماكن المظاهرات تعبيراً عن تضامنهم.**

في البداية، طالب المالكي بإنهاء الاحتجاجات، ولكنه في مطلع عام ٢٠١٣ حاول إعادة النظر في قضايا المعتقلين السنة وتحرير أولئك الذين انتُهكت حقوقهم، وأعلن مسؤولون من مكتبه أن أكثر من ٣٠٠٠ معتقل أُطلق سراحهم في حينها، **ولكن المحتجون فسروا ذلك بأنه محاولة منه لتحسين صورته.**

ولفت الكاتب النظر إلى أن مساعي المالكي ونائبه صالح المطلك في تمرير حزمة الإصلاحات للتعاطي مع مخاوف السنة، قد تم إجهاضها من قِبل البرلمان وتحديداً من منافسي المالكي السنة والشيعة

الذين يخشــون من انتصاره. وبــدأ الوضع بعد ذلك يزداد ســوءاً، واتهم المالكــي المتظاهرين بالتمرد وهدد

باتخاذ إجراءات ضدهم لم يكشف عنها.

وينتاب المسؤولين من مؤيدي المالكي شكٌّ بأن مخيمات الاحتجاج كانت واجهة للمتشددين والسياسيين السنّة الذين يسعون للإطاحة بالحكومة أو إيجاد ذريعة لإقامة منطقة سنية مستقلة أو شبه مستقلة خاصة بهم، ويعتقد المسؤولون الحكوميون أن المتظاهرين مدفوعين من قِبل المسلحين السنة الذين يقاتلون في ســوريا ضد حكومة بشار الأسد الذي ينتمي إلى العقيدة العلوية وهي فرع من المذهب الشيعي.

أعلــن تنظيم القاعــدة في العــراق قيام دولــة العراق الإســلامية وســوريا (داعش) في نيســان الماضي الذي كان يبدو كأنه تحدٍ مباشــر ومتعمد للمالكي ولســلامة أراضي العــراق، في الوقت الذي كان المالكي يكافح فيه لتمريــر الإصلاحات الــتي ينادي بهــا لتهدئة مخاوف السنة عن طريق البرلمان، وبعدها داهمت قوات المالكي مخيم احتجاج في الحويجة حيث قتلت القوات الحكومية عدداً من المدنيين، وبســبب الخوف مــن التصعيد عمل المتظاهــرون في الأنبــار على تنظيم جيوش عشــائرية خاصة بهم للدفاع عن أنفســهم في حال هاجمتهم قوات الأمن العراقية. ومن دون أي انفراج حقيقي بين المالكي والمتظاهرين، تبقى محافظة الأنبار في انتظار وقوع الكارثة، واستمر مقاتلو داعش بعبور الحدود بين العراق وسوريا بشكل منتظم.

وأشــار الكاتب إلى ما قاله – بشــرط عدم الكشف عن اسمه – أحد المتمردين السنة في السابق، ويعمل الآن في مجلس الوزراء، أن داعش كانت ترســل مقاتلين أجانب في مهمات خاصة إلى العراق، بما في ذلك العملية التي حررت مئات المعتقلين من ســجن أبــي غريب في بغداد الصيف الماضي.

لم تكن قــوات الأمــن العراقية بمســتوى مهمة هزيمة داعــش في الأنبار، ولم يتعرض مشــروع الغاز الطبيعي الذي تديره وزارة النفط العراقية وشــركة كوريا كورب للغاز إلى أي هجوم من قبل القاعدة، فقد عمل المقاولون على تأجير رجال من أبناء العشائر هناك، ينتسبون إلى القاعدة لحماية المشروع وضمان سلامته.

وفي الأيام الأخيرة من كانون الأول أصبحت الأمور أكثر تعقيداً، إذ أمر المالكي الجيش العراقي بمهاجمة معسكر تدريب داعش في غرب الأنبار، وكانت غارة فاشــلة قُتل فيها ٢٤ جندياً عراقياً بينهم قائد الفرقة السابعة، وفي ذلك إشارة إلى أنها أضحت أقوى من السابق.

ثم أمــر المالكي قــوات مكافحة الإرهــاب في ٢٨كانون الأول بمداهمة منزل أحمد العلواني وشقيقه، يصف

العديد من المراقبين خطابه بالنفس الطائفي. كان اعتقال العلواني وخطوة سحق موقع الاحتجاجات الشعبية قد أثار انتفاضة القبائل السنية القوية في الأنبار التي أجبرت المالكي على سحب قواته من الفلوجة والرمادي، ثم تحركت داعش للسيطرة على كلتا المدينتين. ومرة أخرى تنهض العشائر للقتال ضد المتطرفين الإسلاميين الذين يعيشون بينهم واضعين في اعتبارهم معاركهم السابقة مع تنظيم القاعدة وهم قلقون من انتقامها منهم بسبب تحالف رجال العشائر السابق مع الجيش الأميركي.

وحتى يوم السبت، فإن القوات العراقية كانت تحيط بمدن الرمادي والفلوجة وتقصف المواقع التي يسيطر عليها تنظيم القاعدة، وهناك صراع آخر يجري داخل مجتمع العشائر السنية في كل من الرمادي والفلوجة بين الموالين للزعيم أحمد أبي ريشة الذي بدأ أخوه الراحل الثورة الأصلية ضد القاعدة في عام ٢٠٠٦، وبين رجال العشائر الموالين للشيخ علي حاتم السليمان وهو أيضاً أحد المقاتلين الأصليين ضد القاعدة، وهناك منافسة حادة بينهما.

عشية الانتخابات الوطنية المقرر عقدها في ٣٠ نيسان، تعيش محافظة الأنبار حالة فوضى وعدم استقرار من المرجّح أن تمتد إلى خارجها وتؤثر على بقية مناطق العراق. وهناك مخاطر بشأن تعطيل الانتخابات المقبلة في المناطق السنية، حيث يتصاعد العنف بين الفصائل المختلفة من السنة والقاعدة، وبين الجماعات السنية الأخرى التي تستعد لخوض الانتخابات البرلمانية، كما أن العلاقات المتوترة بين المالكي والسّنة بشكل عام من المرجّح أن تؤثر على الاضطرابات أيضاً.

إن معظم المناطق السنية الآن غارقة في الصراع، مثل محافظة نينوى في الشمال التي يُنظر إليها على أنها معقل لمقاتلي القاعدة، ومحافظة ديالى التي شهدت قتالاً بين الجماعات المسلحة السنية والشيعية نتج عنه ارتفاع في النزوح الداخلي للمدنيين. إن هذا الصراع في المناطق السنية يخلق جواً لأزمة دائمة يمكن أن تجرّ البلاد إلى حرب أهلية أو أن يتم استخدامها من قِبل المالكي لتبرير البقاء في السلطة.

وأخيراً، فقد أصبحت آمال تحقيق الاستقرار في العراق أبعد منالاً يوماً بعد يوم، حتى مع قيام الولايات المتحدة في الشهر الماضي بإرسال طائرات استطلاع من دون طيار وصواريخ إلى العراق لمساعدة المالكي في مكافحة تنظيم القاعدة، **إذ إن الواقع على أرض المعركة محيّر والدوافع المتضاربة لدى كل من الحكومة والقبائل السنية تجعل من الصعب على إدارة أوباما أن تجد سياسة من شأنها تقديم حلول لتنامي المحنة الطائفية وتنظيم القاعدة في العراق.** الأنبار التي كلفت الأمريكان الكثير من الأرواح تمر مجدداً في مأزق في بلد يمزقه العنف.

رابط المقال: http://goo.gl/tUrmxT

شركة كندية تتعاقد مع النفط العراقية لتنفيذ جزء من خط بصرة - عقبة

إعداد: د.حيدر حسين آل طعمة

أعلنت شركة كندية، يوم الثلاثاء (٣١ كانون الأول)، عن فوزها بعقد مع وزارة النفط العراقية لتقديم الاستشارات وتنفيذ الأعمال الإنشائية الخاصة بجزء من خط بصرة عقبة.

ونقل موقع تريدرز Traders للأخبار الاقتصادية، في خبر بثه اليوم، واطلعت عليه (المدى برس)، عن شركة SNC-Lavalin الكندية للخدمات الهندسية والإنشائية، قولها في بيان لها: إن «الشركة العامة للمشاريع النفطية SCOP التابعة لوزارة النفط العراقية، تعاقدت معها على تزويد مشروع أنبوب التصدير النفطي للأردن بالخدمات الهندسية».

وأضافت الشركة الكندية، أن «العقد يتضمن تقديم دراسة تقويمية للمشروع وعرضاً بأسعار المواد اللازمة لتنفيذه، مع تأمين الخدمات الهندسية وتنفيذ الأعمال الإنشائية لمنظومتي خطوط أنابيب والمنشآت الخاصة بخمس محطات ضخ»، متوقعة أن «يسهم المشروع عند إنجازه بنقل ٢,٢٥ مليون برميل من النفط يومياً مع أكثر من ٢٥٨ مليون قدم مكعب قياسي من الغاز الطبيعي يومياً، من محطة قرب البصرة (٥٩٠كم جنوب العاصمة بغداد)، إلى محطة أخرى قرب مدينة حديثة (٣٦٠كم غرب الرمادي، ١١٠ كم غرب العاصمة بغداد)».

وقال نائب المدير التنفيذي لشركة SNC-Lavalin، تيرانس ايفرس، وفقاً للموقع: إن «مشروع أنابيب التصدير العراقية سينفّذ وفقاً لخبرات الشركة وإمكانياتها الواسعة في منطقة الشرق الأوسط».

من جانب آخر، قال رئيس هيئة المستشارين في رئاسة الوزراء ثامر الغضبان: «لا يوجد أي تغيير ببنود الاتفاق بشأن أنبوب النفط إلى الأردن، فالمشروع بُني على وجود شركة استشارية لديها عقد موقع مع وزارة النفط التي تتولى إعداد الدراسات بناءً على نظام B.O.T أي بناء وإدارة وتسليم لاحقاً».

وأضاف الغضبان أن «تمويل المشروع يأتي بالكامل من المستثمر، والعراق يدفع فقط عمولة وهذه العمولة ترجع كلف الاستثمار للمستثمر مع هامش ربحي مقبول يتفق عليه لاحقاً، والأردن يستفاد من العمولة المالية كون الأنبوب يمر على أراضيه، ويستخدم عماله، ويمنحه النفط بسعر مخفض، كما ستحصل الأردن على الغاز».

وتابع قائلاً: «المشروع بكل مراحله سيكون استثمارياً لمجموعة من الائتلافات أكدت رغبتها واشترت وثائق المشروع وأبدت اهتمامها لذا لا يوجد أي تغيير بالموقف من قِبل الحكومة».

وكانت صحيفة رسمية أردنية قد نقلت تصريحات عن مصادر رسمية غير معلنة في العراق عن نية الحكومة العراقية تمويل مشروع مد أنبوب للنفط من البصرة إلى ميناء العقبة ومنه إلى مصر.

ارتفاع احتياطي النفط لإقليم كردستان إلى ٦٠ مليار برميل

إعداد: د.حيدر حسين آل طعمة

أعلن مستشار الأمن الاقتصادي لحكومة إقليم كردستان بيوار خنسي، يوم الاثنين (٣٠ كانون الأول)، في بيان لموقع حكومة إقليم كردستان حصلت «المسلة» على نسخة منه أن «احتياطي النفط في الإقليم يبلغ أكثر من (٦٠) مليار برميل. وعلى الرغم من أن الاكتشافات الأولية بلغت حتى الآن زهاء (٤٥) مليار برميل، إلا أن قيام الشركات الأجنبية المتخصصة بمسح أراضي الإقليم واكتشاف احتياطيه الحقيقي يمكن أن يرفع الرقم إلى (٦٠ مليار برميل)».

وأضاف أنه «قد يرتفع ذلك إلى ضعف هذه الكمية في حال عودة كركوك والمناطق الكردستانية خارج الإقليم إلى حدود إدارة الإقليم»، مؤكداً على أن «عدد الشركات الأجنبية العاملة في المجال النفطي في إقليم كردستان يبلغ (٥٢) شركة وقد توصلت باختباراتها العلمية والعملية وتوقعاتها المعتمدة إلى هذه النتيجة والتي تمتد أعماق اكتشافاتها وتنقيباتها حتى الآن إلى (٣٧٠٠م) تحت الأرض».

وأوضح أن «الشركات الأجنبية تلك تعمل حالياً في (١٤) حقلاً نفطياً من مجموع (٤٦) حقلاً أساسياً والتي بالإمكان أن يصل معدل إنتاجها اليومي الحالي إلى (٣٠٠) ألف برميل».

وفيما يتعلق باتفاقيات الإقليم مع تركيا في مجال تصدير النفط والغاز عبر أراضيها قال خبير الأمن الاقتصادي: إن «تركيا دخلت بمساعٍ لمعالجة القضايا العالقة بين حكومتي إقليم كردستان والعراق الاتحادية والمتوقع أن تصل مباحثات الجانبين بهذا الشأن إلى حل مناسب»، مبيناً أن «نجاح مد الأنبوب النفطي الأول من الإقليم إلى تركيا قد دفع حكومة إقليم كردستان للعمل حالياً على إنشاء أنبوبين جديدين أحدهما لتصدير النفط والآخر لتصدير الغاز واللذين سيتم إنجازهما في عام ٢٠١٦».

وذكر أن «الاحتياطي المتوقع للإقليم من الغاز الطبيعي يبلغ (٣-٦) مليارات متر مكعب. وسيكون له بذلك دوره في خط (نابوكو) الدولي الجامع للغاز الطبيعي من الإقليم في شتى بلدان العالم وذلك بتأمين قسم من متطلبات الدول الأوربية من الغاز الطبيعي».

وكشف أن «حكومة إقليم كردستان أبرمت حتى الآن (٥٢) عقداً للنفط والغاز مع (٢٧) شركة أجنبية من ٢٧ دولة».

من جانب آخر أعلن وزير الثروات الطبيعية التركي أن «المباحثات التي جرت بين رئيسي وزراء العراق الاتحادي وإقليم كردستان مؤخراً توصلت إلى نتائج جيدة وأن بلاده تساند أي مساعٍ من شأنها تطبيع مسألة توزيع الإيرادات النفطية العراقية».

وأضاف تانر يلدز «ستبدأ صادرات النفط من إقليم كردستان كمرحلة أولية بـ (٣٠٠) ألف برميل وتصل لاحقاً إلى (٤٠٠) ألف برميل يومياً وتزيد بالتدريج».

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

Email: info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

Tel: (00964) 7800168889

مطبعة جامعة كربلاء